الأمم المتحدة
A/HRC/54/80

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

التعاون مع جورجيا

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 40/52، عرضاً موجزاً للمساعدة التقنية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023 لتوطيد عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جورجيا. ويسلط التقرير الضوء على التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان خلال هذه الفترة وعلى التحديات التي يتعين مواجهتها. ويقدم التقرير أيضاً معلومات محدَّثة عن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا، بجورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا، والمناطق المجاورة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 40/52، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إلى المجلس في دورته الثالثة والخمسين معلومات شفوية محدثة عن متابعة القرار، وأن يقدم إليه في دورته الرابعة والخمسين تقريراً مكتوباً عن التطورات المتصلة بالقرار وتنفيذه. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوض السامي أن يواصل تقديم المساعدة التقنية عن طريق مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) في تبيليسي، وطالب بالسماح للمفوضية السامية وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول فوراً ومن دون عوائق إلى أبخازيا، بجورجيا، وإلى منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا[(1)].

2- وعملاً بالقرار 40/52، يقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جورجيا وعن التطورات الرئيسية المستجدة في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023. واسترشاداً بديباجة القرار، يبيّن التقرير أيضاً القضايا الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما.

3- وطبقت المفوضية السامية، لدى إعداد هذا التقرير، المنهجية نفسها التي اتُّبعت في إعداد ما سبقه من تقارير المفوضية السامية عن التعاون مع جورجيا[(2)]. وبالإضافة إلى التواصل مع حكومة جورجيا وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وجهت المفوضية السامية دعوة عامة[(3)] لتقديم تقارير خطية عملاً بالقرار 40/52.

4- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة للمفوضية السامية، بما في ذلك التقارير الواردة من حكومة جورجيا، ومكتب المحامي العام في جورجيا (وهو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مصنفة في المركز "ألف")، ومنظمات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية، كما يستند إلى بحوث مكتبية. ولا يقدم التقرير سرداً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بسبب القيود التي تمنع الوصول إليهما مباشرة.

ثانياً- السياق

5- بعد تقديم جورجيا طلباً، في 3 آذار/مارس 2022، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصدرت المفوضية الأوروبية رأيها بشأن هذا الطلب في 17 حزيران/يونيه 2022[(4)]. وفي 23 حزيران/يونيه 2022، منح المجلس الأوروبي، الذي يضم قادة 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، جورجيا صفة المرشح المحتمل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وذكر المجلس الأوروبي أنه "مستعد لمنح جورجيا صفة البلد المرشح حالما تعالج الأولويات التي حددتها المفوضية الأوروبية في الرأي الذي أصدرته بشأن طلب عضوية جورجيا"[(5)]. وتناولت جلسات مناقشة هذه الأولويات، ومجموعها 12 جلسة، قضايا شتى تتعلق بحقوق الإنسان والاقتصاد والسياسة، وكانت الشغل الشاغل على الصعيد المحلي، بما في ذلك في برلمان جورجيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(1) يشار فيما يلي إلى أبخازيا، في جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا، بعبارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

(2) A/HRC/36/65، الفقرات 3-5؛ وA/HRC/39/44، الفقرتان 4 و5؛ وA/HRC/42/34، الفقرتان 3 و4؛ وA/HRC/48/45، الفقرتان 3 و4.

(3) انظر: https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/2023-call-submissions-pursuant-human-rights-council-resolution-5240.

(4) انظر: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/opinion-georgias-application-membership-european-union_en.

(5) انظر: www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/06/23/european-council-conclusions-on-ukraine-the-membership-applications-of-ukraine-the-republic-of-moldova-and-georgia-western-balkans-and-external-relations-23-june-2022, para. 13.

ثالثاً- المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات في مجال حقوق الإنسان

6- عينت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مستشاراً كبير لشؤون حقوق الإنسان في تبيليسي منذ عام 2007. وتتعاون حكومة جورجيا مع هذا المستشار تعاوناً كاملاً، ويؤازره موظفون وطنيون في كل من جورجيا وأذربيجان. واستمرّ هذا المستشار الذي يعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة جورجيا ومؤسساتها، وإلى منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. وواصل المستشار أيضاً المشاركة في جهود الدعوة التي يبذلها الفريق القطري بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان.

ألف- دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

7- في أيلول/سبتمبر 2022، وافقت حكومة جورجيا على الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، وهي الوثيقة الرئيسية للسياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان لغاية عام 2030. وفي آذار/مارس 2023، وافق البرلمان على الاستراتيجية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في المراحل الأولى من وضع الاستراتيجية. وشدد فريق الأمم المتحدة القطري في جورجيا، في مختلف اتصالاته مع الحكومة، على المبادرات الهامة المنصوص عليها في الاستراتيجية، مثل الفصل بين سلطة الادعاء وسلطة التحقيق في مجال العدالة الجنائية، وتعزيز التنوع، وتقديم المساعدة إلى الأقليات القومية. وأكد فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، وبالحق في السكن اللائق، فضلاً عن معالجة عدم توفر الضمانات القانونية والعملية الكافية فيما يتعلق باحتمال إساءة استخدام تدابير المراقبة السرية ورصد الاتصالات. وأوصى برلمان جورجيا بأن تفسر الحكومة أحكام الاستراتيجية تفسيراً واسعاً عند وضع خطط العمل ذات الصلة.

8- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناء قدرات النظراء الوطنيين في مجال حقوق الإنسان – بما في ذلك وزارة الشؤون الداخلية، ودائرة المساعدة القانونية الحكومية، ومكتب المحامي العام، ودائرة التحقيقات الخاصة، والمهنيين القانونيين، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والطلاب. ونُفذ عدد من هذه الأنشطة في إطار المرحلة 2 من برنامج حقوق الإنسان للجميع[6].

9- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية السامية 34 نشاطاً لبناء القدرات (جميعها حضورية) في جورجيا لصالح 818 مستفيداً، بينهم 501 امرأة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2022، اشتركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم مؤتمر بعنوان "دافع عن الكرامة والحرية والعدالة للجميع" بالشراكة مع وفد الاتحاد الأوروبي في جورجيا، وذلك احتفالاً بيوم حقوق الإنسان، وناقش المؤتمر التحديات الرئيسية التي تعترض جورجيا في مجال حقوق الإنسان.

10- وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023، نظرت أربع هيئات من هيئات معاهدات حقوق الإنسان في التقارير الدورية لجورجيا بشأن تنفيذها لمعاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات الصلة[7]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، قدمت جورجيا تقريرها الدوري الذي فات موعد تقديمه،

(6) مبادرة مشتركة للأمم المتحدة يمولها الاتحاد الأوروبي.

(7) CCPR/C/GEO/CO/5 و CERD/C/GEO/CO/9-10 و CEDAW/C/GEO/CO/6 و CRPD/C/GEO/CO/1.

عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقدمت المفوضية المساعدة إلى حكومة جورجيا في صياغة هذا التقرير. وقد فات أيضاً موعد تقديم التقرير الدوري لجورجيا بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[8]. وفي أيار/مايو 2023، قدم فريق المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جورجيا مساعدة تنظيمية ولوجستية لزيارة الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف إلى جورجيا.

11- وواصلت المفوضية تقديم الدعم اللازم لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشمل ذلك تقديم المساعدة إلى لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات في تنفيذها، وهي لجنة أنشأتها حكومة جورجيا وفقاً للمادة 33(1) من الاتفاقية. وواصلت المفوضية تعزيز قدرات المحامين التابعين لدائرة المعونة القضائية في مجال إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق الدعم المالي المقدم من شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتساعد المفوضية دائرة التحقيقات الخاصة في وضع خطة عمل بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من شأنها تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة التي تضطلع بها هذه الدائرة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت المفوضية في تنفيذ برنامج تابع للأمم المتحدة متعدد الوكالات ومشترك بين البلدان بعنوان "تعميم الاستجابة الإنسانية الشاملة لمسائل الإعاقة لأزمة اللاجئين الأوكرانيين في جورجيا وجمهورية مولدوفا".

باء- إقامة العدل وإنفاذ القانون

12- واصلت المفوضية السامية تعاونها المستمر منذ أمد بعيد مع نقابة المحامين الجورجية في مجال بناء القدرات عن طريق تدريب المحامين على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في إطار دورات مهنية مخصصة لأعضاء النقابة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت المفوضية السامية سبعة أنشطة لبناء القدرات من هذا النوع.

13- وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً في قضية جيورجي مامالادزه[9] التي سُلط عليها الضوء في تقارير سابقة[10]، وهو رئيس الكهنة الذي حُرم حريته بعد أن حكمت عليه محكمة مدينة تبيليسي في أيلول/سبتمبر 2017 بتهمة «الشروع في القتل». وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن وقف الدعوى وفرض الالتزام بعدم الإفصاح عن مضمون الدعوى في قضية السيد مامالادزي يشكلان انتهاكاً لحقه في محاكمة عادلة. وقضت كذلك بأن البيانات العامة الصادرة عن السلطات شجعت على النظر إلى صاحب الطلب باعتباره مذنباً قبل أن يثبُت ذلك قضائياً، وأنه فضلاً عن فرض الالتزام بعدم الإفصاح عن مضمون الدعوى في قضيته، انتُهك حقه في افتراض البراءة المكفول بموجب اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). وقضت المحكمة بعدم حدوث انتهاك للحق في المحاكمة العادلة فيما يتعلق بقبول الأدلة الرئيسية أثناء الإجراءات واستخدامها. ولم يُبلَّغ عن أي تقدم فيما يخص الإجراءات القانونية الوطنية في قضية أفغان مختارلي، الذي ورد ذكره أيضاً في تقارير سابقة[11]، وهو صحفي احتجز تعسفاً في آذار/مارس 2017 ونُقل عبر الحدود إلى أذربيجان رغماً عنه. ولم يوجه مكتب المدعي العام الاتهام لأحد حتى الآن، وهو قد منح السيد مختارلي صفة المجني عليه.

(8) قُدِّم آخر استعراض للحالة في جورجيا إلى لجنة مناهضة التعذيب عام 2006 (انظر https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=GEO&Lang=EN).

(9) قضية *مامالادزه ضد جورجيا*، الطلب رقم 19/9487، الحكم، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(10) A/HRC/51/64، الفقرة 14.

(11) المرجع نفسه.

14- وذكر مكتب المحامي العام، في مذكرة رفعها إلى برلمان جورجيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عددا من الخطوات التشريعية الموصى بها لإصلاح القضاء[12]. ولم يُقبل أي مقترح من هذه المقترحات[13].

15- وفي أيلول/سبتمبر 2022، أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[14] بقلق، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس لجورجيا، إلى ادعاءات عدم احترام ضمانات المحاكمة العادلة في قضية الرئيس السابق ميخائيل ساكاشفيلي. وقد اعتقل السيد ساكاشفيلي، الذي بات مواطناً أوكرانيا، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بسبب دخوله أراضي جورجيا بصورة غير مشروعة، واتُهم بعد ذلك بارتكاب جرائم أخرى مختلفة. وكان خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، نزيلاً بمستشفى مدني خاص في تبيليسي بسبب تدهور حالته الصحية. وقال وزير العدل في جورجيا في تصريح له في 12 أيار/مايو 2023 إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رفضت طلب السيد ساكاشفيلي نقله إلى بولندا، وإن جورجيا لم تتلق تعليمات بنقله إلى مرفق علاج آخر[15]. وأبلغت حكومة جورجيا المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن السيد ساكاشفيلي قُدمت له الرعاية الطبية المناسبة وأن حقوقه تحظى بالاحترام التام. وصون حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم بالكامل هو أمر أساسي.

16- وأعربت المفوضية عن تأييدها للعرض الذي قدمته لجنة الشؤون القانونية التابعة لبرلمان جورجيا بشأن مقترح قانون الجرائم الإدارية الجديد لممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي في جورجيا، وأدلت بتعليقات عليه. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ملتزمة بدعم عملية الصياغة لضمان الامتثال للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة والضمانات الإجرائية في سياق الاعتقال والاحتجاز الإداري.

جيم- مكافحة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

17- في عام 2022، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة إلى دائرة التحقيقات الخاصة، وهي من المؤسسات التي حلت محل مفتشية الدولة[16]. ولاحظ مكتب المحامي العام أن اختصاص المفتشية لا يشمل الجرائم التي تنسبها الادعاءات إلى المدعي العام أو وزير الداخلية أو رئيس دائرة الأمن. ودائرة التحقيقات الخاصة مكلفة بالتحقيق في ادعاءات أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة المنسوبة إلى موظف إنفاذ القانون. وهي تتولى التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب موظفي وزارة الشؤون الداخلية لهذا السلوك خلال الاحتجاجات التي اندلعت في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس 2023 (انظر الفقرة 20 أدناه). والدائرة مكلفة أيضاً بفتح تحقيق في الحالات التي يتبين فيها أن جورجيا انتهكت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد دأبت المفوضية على تقديم الدعم لهذه الدائرة لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للمحققين بشأن تصنيف جرائم التعذيب، فضلاً عن المعاملة اللاإنسانية والمهينة. وتفيد دائرة التحقيق الخاصة بأنها بادرت إلى تحريك 237 دعوى جنائية في عام 2022.

(12) "المحامي العام يدعو البرلمان إلى النظر في التوصيات المتعلقة بالإصلاح القضائي"، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3NIXUEe.

(13) تتناول هذه المقترحات ما يلي: (أ) ضرورة تغيير القاعدة المتبعة في اتخاذ القرارات في المجلس الأعلى للقضاء إلى مبدأ الأغلبية المزدوجة (الذي يشترط في جميع القرارات أن تحظى بتأييد ثلثي أعضاء المجلس من القضاة وثلثي أعضائه من غير القضاة)؛ (ب) ضرورة إدراج شرط في القانون ينص على أن يكون تشكيل أعضاء الهيئة التي تتولى استعراض القضايا عن طريق نظام إلكتروني عوضاً عن رئيس المحكمة؛ (ج) ضرورة إصلاح الإجراء الحالي المتمثل في انتخاب رؤساء المحاكم لكي يُنتخبوا من القضاة الأفراد بدلاً من المجلس الأعلى للقضاء.

(14) CCPR/C/GEO/CO/5.

(15) انظر: https://justice.gov.ge/?m=articles&id=Lz4RlM8Qqd. (باللغة الجورجية).

(16) A/HRC/51/64، الفقرة 18.

ويتعلق موضـــوع ثلث هذه الدعاوى بأفعال يدعى أنها ارتكبت في المباني الإدارية التابعة لوزارة الشـــؤون الداخلية، و12 في المائة منها بأفعال يدعى أنها ارتكبت في مرافق الســـجون. وأفادت الدائرة بأن مكتب المدعي العام شرع بعد تحقيقاتها، خلال عشرة أشهر في عام 2022، في اتخاذ إجراءات جنائية ضد 17 شخصاً، 16 منهم من موظفي إنفاذ القانون[17].

18- وفي 21 حزيران/يونيه 2022، قضـت لجنة حقوق الطفل، في الآراء التي اعتمدتها بشـأن بلاغ فردي، إلى حدوث انتهاك لالتزامات جورجيا بموجب المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل[18]. ويتناول البلاغ حالة صـبي يبلغ من العمر 3 سـنوات زُعم أنه تعرض للعقوبة البدنية على يد معلمة في روضـة أطفال في 24 كانون الثاني/يناير 2017. وقضت اللجنة بأن السلطات لم تبذل العناية الواجبة وتقاعست عن فتح تحقيق ســـريع وفعال في الادعاءات. ولاحظت اللجنة أن جورجيا ملزمة بتوفير الجبر الفعال للضحية وباتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع حدوث انتهاكات مماثلة في المستقبل، بطرق منها على وجه الخصوص ضمان فتح تحقيق سريع وفعال في حالات ممارسة العقوبة البدنية.

دال- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي

19- في شـباط/فبراير 2023، قُدِّم مشـروع قانون "بشـأن شـفافية التأثير الأجنبي" إلى البرلمان، الذي كان سيلزم جميع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بأن تُدرَج في سجل بصفة "عملاء التأثير الأجنبي" إذا كانت نسـبة الموارد التي تحصـل عليها من جهات خارج جورجيا، بما في ذلك من المنظمات الدولية، تزيد على 20 في المائة. وفي 26 شـــباط/فبراير 2023، أعرب فريق الأمم المتحدة القطري في جورجيا عن قلقه العميق في بيان ورد فيه "أن مشـروع القانون هذا من شـأنه أن يعترض سـبيل المجتمع المدني ووسائل الإعلام في العمل والإسهام بدور حيوي في بناء الديمقراطية في جورجيا"[19]. وفي 5 آذار/مارس، أقر البرلمان مشـروع القانون في القراءة الأولى. وبعد تظاهر عدد كبير من المحتجين أمام مبنى البرلمان، في يوم جلسـة القراءة الثانية، المعقودة في 9 آذار/مارس 2023، صـوت البرلمان برفض مشـروع القانون، وانتهى بذلك النظر في المقترح.

20- وتفيد المذكرة التي قدمها مكتب المحامي العام بأن موظفي إنفاذ القانون اسـتخدموا القوة المفرطة ضـد المتظاهرين الذين خرجوا يومي 7 و8 آذار/مارس للاحتجاج على مشـروع القانون المذكور[20]. ورأى المحامي العام في تقييمه[21] أن التجمع، الذي نظم مسـاء يوم 7 آذار/مارس 2023، كان له طابع سـلمي ولم يكن هناك سـبب يسـتدعي تفريقه أو اسـتخدام القوة، كما فعلت وزارة الشـؤون الداخلية. وأفاد المحامي العام بأن اعتقالات إدارية جماعية نفذت في حق المتظاهرين قبل تفريق التجمعات وأثناءه[22]. وتدعو هذه الأحداث إلى القلق من التعسف في الحرمان من الحرية وتقييد الحق في التجمع السلمي بصورة غير قانونية. وتفيد مذكرة صادرة عن رابطة المحامين الشباب الجورجيين ومنظمات غير حكومية أخرى بأن تدخل موظفي إنفاذ القانون في حق المتظاهرين المشـاركين في تجمع ذي طابع سـلمي أسـاسـاً يومي 7 و8 آذار/مارس

(17) انظر: https://sis.gov.ge/uploads/files/6459199c809a2_sis2022-annual-report.pdf.

(18) *ن. ب. ضد جورجيا* (CRC/C/90/D/84/2019).

(19) انـظـر: https://georgia.un.org/en/220801-statement-united-nations-georgia-draft-law-transparency-foreign-influence.

(20) "بيان مكتب المحامي العام المتعلق بمشروع قانون جورجيا بشـأن "شـفافية التأثير الأجنبي"، 17 شـباط/فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: www.bit.ly/3FtNiUE.

(21) بيان المحامي العام لجورجيا، المؤرخ 13 آذار/مارس 2023، متاح على الرابط التالي: www.bit.ly/3FuG4zQ.

(22) وفقاً لوزارة الشـؤون الداخلية، احتجز 133 شـخصـاً عقب التدابير العملية وأنشـطة التحقيق التي نفذت يومي 7 و8 آذار/مارس. المعلومات متاحة على الرابط التالي: www.bit.ly/3Tpv8t9.

كان تدخلاً غير قانوني وغير متناسب[23]. وحثت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السلطات على التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة في سياق حفظ الأمن أثناء المظاهرات. وذكرت الحكومة أن الشرطة لجأت إلى استخدام القوة المتناسبة خلال الاحتجاجات دفاعاً عن النفس بالدرجة الأولى، وتصرفت في نطاق سلطاتها القانونية.

21- وفي آذار/مارس 2023، صدر حكم عن محكمة مدينة تبيليسي يقضي بفرض عقوبة السجن لمدة عامين على شخص لاعتدائه على مصور تلفزيوني[24] بالتزامن مع أعمال العنف التي وقعت في 5 تموز/يوليه 2021 خلال تجمع "أسبوع الفخر"، حيث ألحق أفراد الجماعات اليمينية المتطرفة إصابات بأكثر من 40 شخصاً من ممثلي وسائل الإعلام[25]. وفي 4 نيسان/أبريل 2023، حكمت محكمة مدينة تبيليسي على ستة أفراد آخرين بالسجن لمدة خمس سنوات لاعتدائهم على المصور. وحكم على 13 آخرين بالسجن لمدد أقصر لضلوعهم في الاعتداء على مختلف العاملين في وسائل الإعلام، وفرضت غرامة على شخص واحد قدرها 000 5 لاري، أي ما يعادل 600 1 دولار تقريباً. وفي 8 أيار/مايو 2023، رفعت محكمة الاستئناف في تبيليسي عقوبة السجن الصادرة في حق شخصين أدينا من 15 شهراً إلى ثلاث سنوات، ولكنها رفضت الاستئناف المقدم من مكتب المدعي العام لرفع عقوبة السجن التي حكم بها على خمسة أفراد آخرين أدينوا بتنفيذ اعتداءات 5 تموز/يوليه 2021. وذكرت الحكومة أن كياناً قانونياً، هو "تبيليسي برايد"، و59 فرداً، قد منحوا صفة المجني عليه في هذا الحادث.

22- وفي بيان صدر في 16 أيار/مايو 2023، أشار فريق الأمم المتحدة القطري، ووفد الاتحاد الأوروبي في جورجيا، ورئيس بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، والممثلية الإقليمية للمصرف الأوروبي للاستثمار في جنوب القوقاز، وسفارات 27 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى أن الأشخاص الذي مارسوا التحريض والعديد من الأشخاص الذين قاموا بأعمال العنف الصريح ضد أفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى لم يقدموا للمحاكمة، وهو ما قد يكون له أثر مثبط يمنع أفراد هذه الفئات من ممارسة حقهم في التجمع السلمي[26].

23- وفي عام 2022، سجل مكتب المحامي العام وقائع متعددة تتعلق بجرائم يزعم أنها ارتكبت ضد ممثلي وسائل الإعلام، مثل التدخل غير القانوني في النشاط المهني، والاعتداء، وانتهاك الخصوصية[27]. ولم تكن التحقيقات التي جرت بشأن الادعاءات السابقة فعالة لأسباب منها التأخر في بدء التحقيقات والأخطاء الإجرائية في عمليات التفتيش للبحث عن أدلة[28]. ومن العقبات الأخرى التي اعترضت وسائل الإعلام في عام 2022، وفقاً لمكتب المحامي العام، عمليات التنصت غير القانوني التي تنسبها الادعاءات للسلطات، وتعرض العاملين في وسائل الإعلام للفصل التمييزي مالكي وسائل الإعلام بسبب الاختلاف في الرأي، والقيود المفروضة على حضور الجلسات الحكومية المفتوحة، والاعتداء اللفظي من أعضاء البرلمان، وتزايد عدد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة[29].

(23) متاح على الرابط التالي: https://gyla.ge/en/post/mshvidobiani-samoqalaqo-protestis-tsinaaghmdeg-policiam-ukanono-da-araproporciuli-dzala-gamoiyena#sthash.fpRixgIZ.dpbs.

(24) ألكسندر لاشكارافا، الذي توفي بعد أيام قليلة من الاعتداء عليه.

(25) A/HRC/51/64، الفقرة 21.

(26) انظر: https://georgia.un.org/en/231680-take-stand-human-rights-all-stop-discrimination-and-violence-against-lgbtqi-persons-georgia.

(27) انظر: https://cutt.ly/0wrhthD5 (باللغة الجورجية).

(28) المرجع نفسه، الصفحتان 151 و152.

(29) المرجع نفسه.

هاء- عدم التمييز

24- سلطت مفوضية حقوق الإنسان الضوء، في تقارير سابقة، على حالة المسلمين في باتومي[30]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتخذ المحكمة العليا، التي تنظر في قضية امتناع السلطات البلدية عن إعطاء الإذن ببناء مسجد جديد، قراراً نهائياً.

25- وأفاد مكتب المحامي العام بأن تدابير حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم لا تفي بالغرض حتى الآن. ويشمل ذلك قلة فرص الحصول على تعليم جامع وعدم استمرارية هذا التعليم؛ وانعدام المشاركة الهادفة في اتخاذ القرار على مختلف المستويات؛ وقلة الفرص المتاحة للوصول إلى البيئة المادية والحصول على المعلومات والاستفادة من وسائل الاتصال والخدمات العامة[31]. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من عوائق تحول دون وصولهم إلى سوق العمل، ويعزى ذلك في جزء منه، إلى القوالب النمطية السلبية السائدة عن الأشخاص ذوي الإعاقة لدى العديد من أصحاب العمل[32]. ولم توافق الحكومة على الخطة الوطنية لتيسير إمكانية الوصول ولم تضع معايير لضمان الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال. وعلى الرغم من دخول الأنظمة التقنية – المعايير الوطنية لتيسير إمكانية الوصول[33] – حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 2021، فإن تنفيذها غير فعال[34]. وهناك ضعف في الوعي بهذه المعايير لدى مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، بسبب عدم تنظيم حملة إعلامية واسعة النطاق[35]. وقد أفادت الحكومة بأن وزارة الشؤون الداخلية تتعاون بشكل وثيق مع الفريق الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة ومع ممثليهم.

26- ووفقاً لمكتب المحامي العام، ظلت الجهود المبذولة لحماية حقوق كبار السن وإعمالها تواجه تحديات كبيرة في عام 2022، لأسباب منها عدم توفر الحماية والخدمات النفسية والاجتماعية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كبار السن من ضحايا العنف العائلي. ومكتب المحامي العام قلق أيضاً بشأن الظروف المعيشية غير الملائمة في دور رعاية المسنين وقلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين في البلديات.

واو- تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز والعنف الجنسانيين

27- تشير المعلومات التي قدمها مكتب المحامي العام إلى ارتفاع عدد حالات قتل الإناث والشروع في قتل الإناث في عام 2022 مقارنة بعام 2021[36]. ومع ذلك، فإن آلية رصد قتل الإناث (Femicide Watch) التي وضعها مكتب المحامي العام تفيد بأن جريمة قتل الإناث وجريمة الشروع في قتل الإناث لا تصنف في كثير من الأحيان على أنها قتل مرتبط بنوع الجنس، بل تصنف ضمن فعل الشروع في الاعتداء. وهذا أمر مثير للقلق، لأنه يدفع الجاني إلى عرض اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة، فتصدر في حقه أحكام أخف أو مشروطة، من دون إجراء تقييم كامل للأبعاد الجنسانية للجريمة، ويعرض الناجيات لمزيد من المخاطر[37]. وذكرت النيابة العامة في جورجيا أنها لا تخفف المسؤولية الجنائية للمدعى عليه في مثل هذه القضايا، ولا تصنف قتل الإناث ضمن فعل الشروع في الاعتداء كقاعدة عامة.

(30) A/HRC/51/64، الفقرة 23.

(31) انظر https://cutt.ly/0wrhthD5 (باللغة الجورجية)، الصفحة 248.

(32) المرجع نفسه.

(33) المرسوم رقم 732 الصادر عن حكومة جورجيا بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، متاح في https://matsne.gov.ge/ka/document/view/5051805?publication=0 (باللغة الجورجية).

(34) انظر: https://cutt.ly/0wrhthD5 (باللغة الجورجية)، الصفحة 248.

(35) المرجع نفسه.

(36) المرجع نفسه، الصفحة 203.

(37) المرجع نفسه، الصفحة 20.

ولاحظ مكتب المحامي العام كذلك أن الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي ليست متوافقة تماماً مع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، ومن ذلك مثلاً تعريف جريمة الاغتصاب. والقانون الجنائي لا ينص أيضاً على منح المجني عليه فرصة الخضوع للاستجواب خارج قاعة المحكمة أو إخراج المتهم مؤقتاً من قاعة المحكمة أثناء المحاكمات المتعلقة بقضايا العنف الجنساني، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

28- ووفقاً لفريق دعم المبادرات النسائية، لا يوجد إجراء سريع وشفاف ومتاح للاعتراف القانوني بنوع الجنس. ولم تقدم وكالة تطوير الخدمة العامة أي توضيح بشأن تعريفها لمفهوم "تغيير الجنس"، كما لم يوضح القانون الجورجي ذلك. ووفقاً للمعلومات الواردة، يتعين على الشخص الراغب في تغيير علامة نوع جنسه في وثيقة الهوية أن يدلي بشهادة صحية تثبت أنه خضع لعملية جراحية بهدف تغيير الجنس[38]. ولذلك، فإن الشخص الذي لا يريد إجراء عمليات جراحية مكلفة وباضعة أو يتعذر عليها ذلك يواجه عقبة في الممارسة العملية تحول دون الحصول على الاعتراف القانوني بتغيير الجنس.

زاي- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

29- كما في السنوات السابقة، استمر إدراج المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أنشطة التدريب التي تنظمها المفوضية للمحامين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تعريف 75 محامياً بالقضايا المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات مؤسسات الأعمال التجارية باحترام حقوق الإنسان، مثل الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات.

30- ولا يزال حدوث حالات الوفاة والإصابة في مكان العمل يمثل مصدر قلق بالغ. وقد أبلغت مفتشية العمل عن حدوث 35 حالة وفاة (كلهم رجال) و330 إصابة (69 رجلاً و261 امرأة) في مكان العمل في عام 2022.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

ألف- الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

31- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالسماح لمفوّضية حقوق الإنسان بالوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 40/52.

32- وفي 6 نيسان/أبريل 2023، بعثت المفوّضية السامية رسالتين إلى السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تطلب فيهما السماح لها بالوصول فوراً ومن دون عوائق إلى هاتين المنطقتين، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 40/52 من أجل جمع معلومات وقائعية ومحدَّثة عن حالة حقوق الإنسان فيهما. ولم ترد السلطات المسيطرة على رسالتيْ المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

33- وظل يُسمح لكيانات عدّة تابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى أبخازيا للاضطلاع بعملياتها. وانتقدت السلطات المسيطرة علناً بعض أنشطة بناء الثقة التي تنفذها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وتفيد المعلومات الواردة بأن حكومة جورجيا فرضت بعض تدابير الرقابة على وصول الجهات الدولية وأنشطة البرامج الدولية في أبخازيا. وقالت حكومة جورجيا إنها تتعاون بشكل فعال مع المنظمات الدولية المعتمدة في جورجيا والعاملة في أبخازيا دعما لوجودها وعملها هناك. وفيما عدا اللّجنة الدولية للصليب الأحمر، ظلت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية غير قادرة على الوصول إلى أوسيتيا الجنوبية.

(38) Ketevan Bakhtadze, “Legal gender recognition in Georgia: policy paper” (Women’s Initiatives Supporting Group, 2022).

34- وتولى مجلس أوروبا تيسير تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهي تدابير شملت عقد اجتماعات تشاورية والتنسيق بين قيادات الشباب والمتخصصين في مجال المحفوظات وعلماء النفس المتخصصين على جانبي الحدود الإدارية[39].

باء- أبرز القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

35- تقع على عاتق السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مسؤولية احترام وضمان حقوق الإنسان للجميع في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك حق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة. ويظل مفعول القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك سائر مجالات القانون الدولي التي ورد بيانها في التقرير الأول للمفوض السامي عن التعاون مع جورجيا، سارياً[40]. وتتمسك الدولة أيضاً ببعض الالتزامات باتخاذ ما في وسعها من تدابير ملائمة للسعي إلى ضمان حماية حقوق الإنسان في المناطق التي تقع ضمن إقليمها ولا تخضع لسيطرتها الفعلية.

36- وتؤكد المفوضية من جديد ضرورة إجراء استقصاء أساسي مستقل بشأن حقوق الإنسان في أوسيتيا الجنوبية وتحديث التقييم الحالي لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا، في ضوء التطورات الجديدة التي طرأت في السنوات الست الماضية[41]. وتظل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على استعداد لتقديم الدعم التقني لهذه العمليات.

37- ولا تزال هناك شواغل بشأن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وقد ظلت حالة النزاع الذي لم يُحل تؤثر سلباً على السكان المتضررين – بما في ذلك في المناطق المتاخمة لخطوط الحدود الإدارية في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، وعلى الأشخاص الذين شردوا. ومن أوجه هذا التأثير القيود المفروضة على الحق في الحرية والأمن الشخصي، وحرية التنقل، والوصول إلى سبل العيش، والحصول على الوثائق الشخصية، والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، والحياة الأسرية، والتعليم، والملكية، وهو أمر يؤثر بصفة خاصة على ذوي الأصل الجورجي في مقاطعتي غالي وأخالغوري. وظل عدم الحصول على سبل الانتصاف الفعالة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وغياب عمليات الرصد والإبلاغ المنتظمة والمستقلة – الذي تفاقم بسبب عدم تمكن الجهات الدولية من الوصول – يعيق حماية حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ولا تزال هذه العوامل، إلى جانب عدم تقدم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية وتنفيذ تدابير فعالة لبناء الثقة، تفاقم حالات الضعف القائمة والعزلة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين.

38- وأشارت حكومة جورجيا إلى استمرار تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين يعيشون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وإلى تعزيز الاتصالات بين الناس، وبناء الثقة، والتجارة على طول خطوط الحدود الإدارية – وإيجاد المزيد من الفرص للتعليم الجيد وتبسيط سبل الاستفادة من المزايا والخدمات. ويدعو مركز العدالة الاجتماعية إلى أن تعتمد حكومة جورجيا سياسة سلام ثابتة وشاملة وشفافة ويطلب إلى الدولة بحث مفهوم الأمن في ضوء الشواغل المادية والاجتماعية والإعلامية. وأكد مركز العدالة الاجتماعية وجود عوائق تحول دون الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وكذلك الطابع المجزأ لهذه المساعدة. ودعا إلى زيادة التركيز في المشاريع والمبادرات التي

(39) مجلس أوروبا، "التقرير الموحد عن النزاع في جورجيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2022 – آذار/مارس 2023)"، SG/Inf (2023)15، الفقرات 63-66.

(40) A/HRC/36/65، ولا سيما الفقرات 46 و48 و51 و61 و66 و67 و71 و72 و80.

(41) A/HRC/51/64، الفقرة 37.

تنفذها حكومة جورجيا على السكان المتضررين من النزاع. وذكرت الحكومة أنها تواصل تنفيذ سياستها لإرساء السلام بأسلوب شفاف وشامل بالتعاون الوثيق مع جميع شرائح المجتمع. ولاحظت الحكومة أيضاً أن سياستها لتحقيق المصالحة والمشاركة تستند إلى نهج محوره الإنسان، ويشمل ذلك آليات غير مسيسة ومحايدة تمكن من تبسيط سبل الاستفادة من البرامج والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

1- الحق في الحياة

39- فيما يتعلق بالحالات التي سلط عليها الضوء في التقارير السابقة[42]، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لم يحاسب أحد على وفاة أربعة أشخاص في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية – وهم ديفيد بشارولي (في عام 2014) وجيغا أوتخوزوريا (في عام 2016) وأرشيل تاتوناشفيلي (في عام 2018) وإيراكلي كفاراتسخيليا (في عام 2019).

40- وجميع الجهات الفاعلة المعنية مدعوة بقوة إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة في هذه الحالات وتوفير سبل الانتصاف، حسب الاقتضاء.

2- الحق في حرية التنقل، والوثائق، والحواجز المصطنعة

41- بقيت القيود المفروضة على حرية التنقل في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة على حالها، ولا سيما على طول خط الحدود الإدارية. وقد استمر التأثير السلبي لهذه القيود على حقوق الإنسان وظلت عزلة المجتمعات التي تعيش على جانبي الخط الحدودي تتفاقم. وأثرت هذه القيود سلباً على الفرص المتاحة للسكان المحليين للاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والوصول إلى الأسواق وغير ذلك من الخدمات المتاحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي، وهي فرص محدودة أصلاً. ولم تتخذ تدابير فعالة للحد من الآثار السلبية التي تترتب على هذه الانتهاكات، بما في ذلك على كبار السن وغيرهم من أفراد الجماعات الضعيفة.

42- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك عند خط الحدود الإدارية معبران رئيسيان قيد التشغيل بين أبخازيا والأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي وهما معبر إنغوري الرئيسي (للمركبات والمشاة) ومعبر سابيريو – باخولاني (للمشاة فقط)، ويلبي المعبر الثاني احتياجات مجموعة صغيرة جداً من سكان القرى المجاورة بالدرجة الأولى. وبقيت المعابر الأخرى مغلقة. ومنذ إعادة فتح خط الحدود الإدارية للعبور العام في تموز/يوليه 2021، ظلت حرية التنقل تشكل تحدياً لمن انتهت صلاحية "تصريح الأجنبي المقيم" الممنوح له، خاصة منذ تعليق إصدار "الاستمارة رقم 9"[43]. وأفادت حكومة جورجيا بأن "صلاحية "الاستمارة رقم 9" قد مددت مؤخراً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع ذلك، لا يزال الأشخاص

(42) A/HRC/36/65، الفقرتان 46 و47؛ A/HRC/39/44، الفقرتان 54 و55؛ A/HRC/42/34، الفقرات 47-49؛ A/HRC/45/54، الفقرة 44؛ A/HRC/48/45، الفقرتان 40 و41؛ وA/HRC/51/64، الفقرة 39.

(43) الاستمارة رقم 9 هي وثيقة هوية مؤقتة تسمح بعبور المقيمين لخط الحدود الإدارية، ولكنها لا تخولهم الحصول على المعاشات التقاعدية أو الاستحقاقات في أبخازيا. ومنذ عام 2017، بات إصدار هذه الوثيقة مشروطاً بتقديم طلب الحصول على تصريح الأجنبي المقيم (إصدار عام 2016). وتُقبل الاستمارة رقم 9 عملياً باعتبارها وثيقة هوية لأغراض التعليم والرعاية الصحية، ولكنها لا تخول صاحبها مزاولة عمل رسمي. وفي انتظار تطبيق "تصريح الأجنبي المقيم" في عام 2016، أصدرت السلطات المسيطرة في أبخازيا "الاستمارة رقم 9" لذوي الأصل الجورجي، مما سهل عليهم حرية التنقل ووصولهم إلى بعض الخدمات الأساسية في الأراضي التي تسيطر عليها جورجيا. بسبب إحجام السكان العائدين عن إعلان أنفسهم "أجانب"، وتأخر إجراءات إصدار "تصريح الأجنبي المقيم"، استمر إصدار "الاستمارة رقم 9" تمديد صلاحيتها حتى منتصف عام 2021.

المتضـــررون يعيشـــون في حالة من الغموض. ووفقاً لحكومة جورجيا، فإن هذه الوثيقة هي الوحيدة التي تتيح لحوالي 000 5 شخص من سكان مقاطعة غالي إمكانية عبور خط الحدود الإدارية[44].

43- وأعربت حكومة جورجيا من جديد عن قلقها إزاء إغلاق خط الحدود الإدارية بين أوسيتيا الجنوبية والأراضـي التي تسـيطر عليها جورجيا منذ أيلول/سـبتمبر 2019. ومنذ آب/أغسـطس 2022، فتح خط الحدود الإدارية عند المعابر الفاصـلة بين أوسـيتيا الجنوبية والأراضـي التي تسـيطر عليها جورجيا مؤقتاً للعبور طيلة عشـرة أيام في أواخر كل شـهر[45]. وأعربت حكومة جورجيا عن قلقها إزاء عدم تمكن العديد من الأشـخاص المتضـررين من الاستفادة من هذه الفرصـة بسبب عوائق أخرى تحول دون الحصـول على إذن لعبور خط الحدود الإدارية. وتشـير المعلومات الواردة إلى منع حركة السـيارات والحافلات الصـغيرة وعدم السماح بحمل أمتعة يدوية يزيد وزنها على 50 كيلوغراماً للشخص الواحد، مما حد أيضـاً من التجارة عبر الخط الحدودي. ووفقاً للاتحاد الأوروبي، فإن الحصـــول على إذن عبور الخط مرهون بحيازة جواز مرور يعرف باسم *"بروبوسك"* ، تصدره السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية وتشوبه ادعاءات تشير إلى عمليات فساد فضلاً عن انعدام الشفافية في الإجراءات والشروط. وذكرت حكومة جورجيا أن تدهور الحالة الإنسانية سوف يستمر حتى فتح المعابر بالكامل.

44- وتشـير المعلومات المتاحة إلى أن طلب الحصـول على "تصـريح الأجنبي المقيم" ينطوي على العديد من التحديات التي تفرضها السلطات المسيطرة في أبخازيا. ولا تزال هذه الآثار تؤثر سلباً على تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان. وتشير المعلومات الواردة إلى حصول أكثر من 000 29 شخص في غالي والمقاطعات المجاورة على "تصريح الأجنبي المقيم» في الربع الأول من عام 2023. وفي الممارسة العملية، تظل هذه الوثيقة، التي تعتبرها حكومة جورجيا لاغية وباطلة، الوســيلة الوحيدة المتاحة لفئة الأشخاص المتضررين لعبور خط الحدود الإدارية داخل الأراضـي الخاضـعة لسيطرة تبيليسـي. ومع ذلك، يتردد بعض الناس في طلب الحصـــول على هذا "التصـــريح" لأنه مرتبط بوضـــع الأجنبي ولأنه لا يتيح الوصـول إلى كامل الحقوق السـياسـية والحقوق المتعلقة بالسـكن والأرض والملكية. وتؤدي شـروط الأهلية الصـارمة إلى استبعاد عدد من الأشـخاص من الحصـول على هذا "التصـريح"، بمن فيهم العائدون المحتملون في المستقبل. والأسس التي يستند إليها في رفض طلبات الحصـول على هذه التصـاريح هي واسـعة وقابلة للتأويل[46]، مما يزيد من احتمال اتخاذ قرارات تعسفية. ويصـدر "تصـريح الأجنبي المقيم" لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد. وظلت حكومة جورجيا تؤكد أن السـكان ذوي الأصـل الجورجي في مقاطعة غالي في أبخازيا يجبرون على تسـجيل أنفسـهم باعتبارهم أجانب والحصـول على هذه التصـاريح وكذلك على تغيير ألقابهم وهويتهم الإثنية إلى ألقاب وهوية أبخازية، ليتمكنوا من التمتع بجميع حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

45- ويدافع مركز العدالة الاجتماعية عن الحق في الحصـول على الخدمات والاسـتفادة من البرامج الاجتماعية وتوسـيع ضـمانات الحماية الاجتماعية – بما في ذلك المعاشـات التقاعدية للأشـخاص ذوي الإعاقة وخدمات الإسكان البلدية والمزايا النقدية – في الأراضـي التي تسيطر عليها الحكومة، على أساس وثائق محايدة لا يملكها الآن الأشخاص الذين يعيشون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وفقاً للتقارير.

(44) منذ كانون الثاني/يناير 2022، لم يستفد من تمديد "الاستمارة رقم 9" أو إصدارها إلا من يحمل "جواز السفر" الأبخازي، ولذلك، لم يتمكن الأفراد من عبور خط الحدود الإدارية بسـبب عدم حيازة وثائق هوية صـالحة ولم يتمكنوا من الحصـول على العلاوة الاجتماعية الخاصـة بالمشـردين داخلياً أو المعاشـات التقاعدية أو الرعاية الصـحية أو غيرها من الخدمات في الأراضـي التي تسـيطر عليها جورجيا. ولم يتمكن هؤلاء الأفراد أيضـاً من الحصـول على الخدمات في أبخازيا، بما في ذلك الخدمات المصـرفية والمعاشات التقاعدية وغيرها من البدلات.

(45) A/HRC/51/64، الفقرة 43.

(46) المرجع نفسه، الفقرة 45.

46- واستمر إنفاذ ما يسمى بعملية "إرساء الحدود" على طول خط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وخلال الفترة من حزيران/يونيه 2022 إلى أيار/مايو 2023، سجلت حكومة جورجيا ست حالات لتركيب سياجات من الأسلاك ذات الحواف الحادة والأسلاك الشائكة فضلاً عن وضع علامات "حدودية" وخنادق وخطوط فاصلة مضادة للنيران في أبخازيا، و55 حالة من هذه الحالات في أوسيتيا الجنوبية. وهذه الأنشطة لها أثر سلبي لا ينقطع على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين، وعلى الحياة الأسرية وإمكانية الوصول إلى الممتلكات والرعي والأراضي الزراعية والمواقع الدينية والمقابر.

3- الحرمان من الحرية والادعاءات المتعلقة بالتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة

47- ظلت المفوضية تتلقى تقارير عن حالات سلب الحرية تعسفاً في كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، مما يكرس مناخ انعدام الأمن وانعدام الثقة.

48- وسجلت حكومة جورجيا احتجاز 12 شخصاً في أبخازيا و33 شخصاً في أوسيتيا الجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير[47]. ووفقاً لحكومة جورجيا، يوجد حالياً 11 مواطناً محروماً من الحرية تعسفاً في أوسيتيا الجنوبية[48]. وأفادت الحكومة بأن بعضهم يعاني من مشاكل صحية حادة تستدعي إطلاق سراحهم فوراً لأسباب منها تجنب وفاتهم. وأفادت حكومة جورجيا بأنه، في 20 تموز/يوليه 2022، اعتقلت مواطنة جورجية، هي كريستين تاكالاندزه، في أبخازيا بتهمة "التجسس"، وهي تهمة ملفقة. وفي 5 أيار/مايو 2023، مددت فترة حرمانها من الحرية لمدة 10 سنوات و6 أشهر، وتعتبر حكومة جورجيا ذلك إجراءً تعسفياً. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتقل عصمت تافادزه في أبخازيا بتهمة "شراء المخدرات وتخزينها". واعتقلت إيكا جاكونيا في أبخازيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بتهمة "نقل المخدرات" وأطلق سراحها بعد دفع مبلغ من المال، كما ذكرت الحكومة، وفرضت قيود على خروجها من أبخازيا. وادعت حكومة جورجيا أن الأبعاد الجنسانية بارزة في هذه الحالات، وأشارت إلى المحاولات الرامية إلى النيل من عرض الشابات وتشويه سمعة الجورجيين الذين يعيشون في أبخازيا.

4- الحق في الصحة

49- لا تزال القضايا الرئيسية المتعلقة بالتمتع بالحق في الصحة المذكورة في التقرير السابق للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ذات صلة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية[49].

50- وتشير المعلومات الواردة إلى أن نوعية الخدمات الصحية في غالي والمقاطعات المجاورة لا تزال رديئة، والأوضاع التي ذكرت في التقرير السابق لا تزال على حالها، بما في ذلك وضع المستشفيات المحلية ومرافق الرعاية الصحية، والمياه، وظروف نظام الصرف الصحي والنظافة الصحية، والمعدات الطبية، والموظفين المؤهلين، وتقديم الإسعافات الأولية لسكان الريف[50]. وهناك صعوبات شديدة تعترض سكان غالي والمقاطعات المجاورة الذين لا يملكون الوثائق اللازمة وتعودوا على عبور خط الحدود الإدارية للحصول على خدمات الرعاية الصحية وشراء الأدوية وتحصيل معاشاتهم التقاعدية في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي. غير أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن عمليات الإجلاء الطبي للأشخاص الذين لا يملكون الوثائق اللازمة لا تزال مستمرة حسب كل حالة على حدة.

(47) المرجع نفسه، الفقرة 49.

(48) من بينهم إيراكلي بيبوا، وماموكا تشيكفادزه، وكخابر ناتادزه، وكريستين تاكالاندزه، وعصمت تافادزه. انظر أيضاً A/HRC/51/64، الفقرة 49.

(49) A/HRC/51/64، الفقرة 50.

(50) المرجع نفسه، الفقرة 51.

51- ويسود القلق حتى الآن بشأن التأثير السلبي لتقييد حرية التنقل عبر خط الحدود الإدارية بين أوسيتيا الجنوبية والأراضي التي تسيطر عليها تبيليسي، على الأشخاص المتضررين من النزاع وعلى حقهم في الصحة، بما في ذلك حصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الحيوية والإجلاء الطبي العاجل[51]. ووفقاً لحكومة جورجيا ومكتب المحامي العام، لا يزال هذا التقييد يحصد أرواح الناس. فقد أفادت التقارير بأن تأخر المساعدة الطبية أدى إلى وفاة الطفلة إلزا كودوخوفا البالغة من العمر عاماً واحداً على الطريق الفاصلة بين مقاطعة أخالغوري والأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في 3 كانون الثاني/يناير 2023.

5- الحق في التعليم

52- يسود القلق حتى الآن بشأن استمرار القيود المفروضة على استخدام اللغة الجورجية في التدريس في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهي قيود تؤثر بصفة خاصة في السكان الجورجيين في مقاطعتي غالي وأخالغوري[52]. وتفيد المعلومات الواردة بأن عدد التلاميذ في المدارس في مقاطعتي غالي وأخالغوري يتناقص كل سنة. وادعت حكومة جورجيا أن 000 4 تلميذ و600 طفل في الروضة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية محرومون من الحق في التعلُّم بلغتهم الأم. وأشارت حكومة جورجيا إلى محو كل أثر للتدريس باللغة الجورجية في مقاطعة غالي منذ أيلول/سبتمبر 2022. وذكرت الحكومة أن الدروس تعطى باللغة الروسية في الصفوف العشرة الأولى من أصل أحد عشر صفاً، وأن العام الدراسي 24/2023، لن يكون هناك صف واحد تعطى فيه الدروس باللغة الجورجية في مقاطعة أخالغوري في أوسيتيا الجنوبية.

53- ولا يزال الحق في التعلم باللغة الأم من القضايا الرئيسية بالنسبة لسكان مقاطعة غالي. وتفيد المعلومات المتاحة بأنه منذ أيلول/سبتمبر 2015، بدأ التدريس باللغة الروسية يحل تدريجياً محل التدريس باللغة الجورجية، إلى أن أصبحت اللغة الروسية هي لغة التدريس الوحيدة في أيلول/سبتمبر 2022، مع تخصيص بضع ساعات في الأسبوع لإعطاء دروس في اللغة الجورجية وآدابها. وتخرج الجيل الأخير من الطلاب الذين يدرسون باللغة الجورجية في أيار/مايو 2022. ونظراً لافتقار معظم المعلمين للمهارات الكافية في اللغة الروسية لمزاولة التدريس، فإن ذلك يسبب مشاكل خطيرة، مما يؤثر بشدة على جودة التعليم[53]. وأفادت حكومة جورجيا بأن ستة معلمين من عدة قرى في بلدية تكفارشيلي في أبخازيا أجبروا، في آب/أغسطس 2022، على الاستقالة وهددوا باتهامهم بالخيانة إذا رفضوا الانصياع، وهو ما يظهر حجم الضغط السياسي المتزايد على المعلمين الجورجيين.

54- وذكر مكتب المحامي العام أن هناك ست مدارس في منطقة أخالغوري، خمس منها فقط تدرس باللغة الجورجية في المراحل الدراسية من الصف 9 إلى الصف 11، بينما سمح بالتدريس باللغة الجورجية ابتداء من الصف 7 في عام 2020. وأفاد المحامي العام بأن السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية ظلت تلجأ إلى تخويف المعلمين والتلاميذ بهدف إعاقة التدريس باللغة الجورجية، فاضطر الآباء إلى مغادرة هذه المناطق والانتقال إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة لكي يتمكن أطفالهم من الدراسة باللغة الجورجية.

(51) المرجع نفسه، الفقرة 52.

(52) المرجع نفسه، الفقرات 55-57.

(53) المرجع نفسه، الفقرة 57.

6- مسائل الملكية والتراث الثقافي

55- لم يبلغ عن إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالصعوبات الناجمة عن القيود المفروضة على حرية التنقل، والحواجز التي تحول دون الحصول على الوثائق الشخصية، وهي صعوبات لها آثار سلبية على التمتع بحقوق الملكية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وقد كررت حكومة جورجيا الإعراب عن قلقها إزاء استخدام "برنامج لم شمل الأسر" الخاص بذوي الأصل الجورجي ذريعة لإجبار السكان المحليين في أوسيتيا الجنوبية على مغادرة منازلهم، وإزاء التقارير التي تفيد بأن الأسر يطلب منها التوقيع على إقرار بعدم العودة إلى المنطقة واسترداد ممتلكاتها.

56- وكررت حكومة جورجيا الإعراب عن قلقها لأن حالة آثار التراث الثقافي والتاريخي والديني الجورجي الواقعة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تتدهور شيئاً فشيئاً، ولأن بعض هذه الآثار بحاجة ماسة إلى الحماية وإعادة التأهيل. ومما يثير القلق بوجه خاص دير بيديا (الذي يعود تاريخه إلى القرن العاشر)، وكنيسة القديس جورج في إيلوري (القرن الحادي عشر) ودير أتوني في أخالي (القرن التاسع عشر)، وكاتدرائية المسيح في فاناتي (القرن العاشر).

7- المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف الجنسانيان

57- إن الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، فضلاً عن حالة النساء والفتيات المتضررات من النزاع التي عرضت في التقرير السابق، تستدعي الاهتمام الدائم[54].

8- المجتمع المدني

58- تتطلب الملاحظات التي وردت في التقارير السابقة بشأن القيود المفروضة على المجتمع المدني[55] اهتماماً دائماً. وقد شدد العديد من أصحاب المصلحة على مشروع قانون "العملاء الأجانب"، الذي يهدد بتقييد أنشطة المنظمات الدولية والمحلية في أبخازيا، وخاصة الأنشطة المرتبطة بإرساء الثقة والتعليم وتحويل مسار النزاع نحو السلام. وأكد مكتب المحامي العام أن تمكين منظمات المجتمع المدني المحلية يعوقه أيضاً ندرة المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية، وأن هذه المنظمات تواجه عقبات في الوصول إلى أبخازيا. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن حملات التضليل والتشهير لا تزال تقيد الحيز المتاح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

59- وتستحق "الدعوى الجنائية" المستمرة منذ فترة طويلة ضد تامار ميراكيشفيلي[56] أن تولى اهتماماً خاصاً في ضوء ما تشهده أوسيتيا الجنوبية من ترهيب وقيود على حرية التنقل، بما في ذلك تقييد عبور خط الحدود الإدارية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، لزيارة أفراد أسرتها والحصول على الخدمات الأساسية. وتفيد المعلومات المتاحة بأن الاضطهاد المزعوم الذي تمارسه السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية يهدف إلى إجبارها على مغادرة المنطقة.

(54) المرجع نفسه، الفقرتان 61 و62.

(55) المرجع نفسه، الفقرتان 63 و64.

(56) السيدة ميراكيشفيلي هي امرأة من الإثنية الجورجية وناشطة في المجتمع المدني في مقاطعة أخالغوري، كانت تتعاون مع المجتمع الدولي وتُبلغ عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد وردت الإشارة إلى قضيتها في تقارير سابقة (انظر A/HRC/51/64، الفقرة 64).

9- المساءلة

60- في 30 حزيران/يونيه 2022، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بإلقاء القبض على ثلاثة أفراد لارتكابهم جرائم يزعم أنها ارتكبت بين 1 تموز/يوليه و10 تشرين الأول/أكتوبر 2008 في سياق نزاع مسلح دولي في أوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة، وتتمثل في الاحتجاز غير القانوني وسوء المعاملة وأخذ رهائن، وما تلا ذلك من نقل غير قانوني لأشخاص مدنيين من أصل جورجي[57]. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية انتهاء مرحلة التحقيق في الوضع في جورجيا، نظراً لعدم حدوث أي تغيير جوهري في الظروف[58].

61- ونظرت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا في قضية *جورجيا ضد روسيا (الثانية)* في اجتماعيها المعقودين في كانون الأول/ديسمبر 2022 وآذار/مارس 2023[59]. وأصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً يقضي بمنح ترضية عادلة في القضية في 28 نيسان/أبريل 2023، فانتهت بذلك الدعوى القضائية[60]. وفيما يتعلق بقضية *جورجيا ضد روسيا (الرابعة)*[61]، وهي الدعوى التي أقامتها حكومة جورجيا في آب/أغسطس 2018[62]، أعلنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً بشأن المقبولية في 20 نيسان/أبريل 2023، وأعلنت قبول الدعوى[63]. وفي 7 آذار/مارس 2023، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها، الذي أصبح نهائياً، في قضية *ماماسا خليسي وآخرون ضد جورجيا وروسيا*، وهي تتعلق بأحداث وقعت قبل عام 2008، وقضت المحكمة في هذا الحكم بحدوث سلسلة من الانتهاكات للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[64].

10- الأشخاص المفقودون

62- أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن التقدم المحرز في إطار آليات التنسيق التي أنشأتها لاستجلاء مصير المفقودين في سياق النزاعين المسلحين اللذين نشبا في تسعينيات القرن الماضي وفي عام 2008 وفي أعقابهما. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها تمكنت، منذ بدء عملها وحتى نيسان/أبريل 2023، من استعادة رفات 230 ضحية وتحديد هوية أصحابها وتسليمها إلى الأسر، وما زال مصير 2047 شخصاً في عداد المفقودين.

11- مباحثات جنيف الدولية

63- عقدت الجولتان السادسة والخمسون والسابعة والخمسون من مناقشات جنيف الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تشرين الأول/أكتوبر 2022 ونيسان/أبريل 2023 على التوالي. وتأسف المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاستمرار تعليق آلية منع الحوادث والاستجابة لها في غالي منذ حزيران/يونيه 2018، وهو أمر ضروري لتحقيق الفعالية في جهود إرساء الأمن والاستقرار على الأرض.

---

(57) انظر https://www.icc-cpi.int/georgia. انظر أيضاً A/HRC/51/64، الفقرة 65.

(58) انظر: https://www.icc-cpi.int/news/prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-announces-conclusion-investigation.

(59) انظر مجلس أوروبا، "التقرير الموحد عن النزاع في جورجيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2022 – آذار/مارس 2023)"، الفقرة 16.

(60) الطلب رقم 08/38263، الحكم، 28 نيسان/أبريل 2023. انظر A/HRC/48/45، الفقرة 67؛ وA/HRC/51/64، الفقرة 66.

(61) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الطلب رقم 18/39611.

(62) مجلس أوروبا، "التقرير الموحد عن النزاع في جورجيا (تشرين الأول/أكتوبر 2021 – آذار/مارس 2022)"، SG/Inf (2022)7، الفقرتان 14 و15.

(63) انظر https://hudoc.echr.coe.int/eng-press#{%22itemid%22:[%22003-7630513-10505544%22]}.

(64) الطلبان رقم 04/29999 ورقم 04/41424، الحكم المؤرخ 7 آذار/مارس 2023.

جيم- حالة المشردين داخلياً واللاجئين

64- عملاً بقرار الجمعية العامة 76/267، قدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً سنوياً شاملاً عن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، بجورجيا، ومن منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا، يغطي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2023[65]. ولا تزال المعلومات الواردة فيه صالحة حتى وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

65- تعرب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تقديرها للتعاون المستمر بين حكومة جورجيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وترحب بالتزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق استضافة مكتب المفوضية في تبيليسي. ولا تزال المفوضية السامية ملتزمة بدعم الحكومة وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جورجيا.

66- وترحب المفوضية بتعاون جورجيا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتشجع جورجيا على تنفيذ توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة بالكامل. وترى أن إدراج التوصيات التي قدمتها هيئات معاهدات الأمم المتحدة إلى جورجيا في الملاحظات الختامية الأخيرة في الوثائق السياساتية الوطنية لجورجيا، مثل خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تنفيذها تنفيذاً فعالاً، سوف يلقى الترحيب.

67- وبالإضافة إلى التوصيات التي وردت في التقارير السابقة، وهي توصيات لا تزال صالحة لمعالجة التحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان التي حددها هذا التقرير، تقدم المفوضية السامية التوصيات التالية إلى حكومة جورجيا:

(أ) ضمان بيئة مواتية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، واتخاذ خطوات لمنع ممارسة العنف ضد الصحفيين. وإجراء تحقيق شامل فيما سبق من حالات العنف هذه، وضمان اطلاع المجتمع المدني على مناقشات السياسة العامة التي بدأتها الحكومة، بهدف تبادل الرأي بحرية؛

(ب) مواصلة تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) ضمان توفير الموارد الكافية لدائرة التحقيقات الخاصة لتنفيذ ولايتها، ولا سيما ما تعلق منها بالتحقيق في أفعال التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تنسبها الادعاءات لسلطات إنفاذ القانون؛

(د) تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز والعنف الجنسانيين؛

(هـ) إجراء تحقيقات فعالة في الأحداث التي وقعت في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس 2023 وفي 5 تموز/يوليه 2021 في تبيليسي وضمان الحق في التجمع السلمي؛

(و) اتخاذ تدابير تشريعية لضمان استقلال السلطة القضائية؛

(ز) تكثيف الجهود لوضع قانون الجرائم الإدارية الجديد.

(65) A/77/870.

68- ومن المؤسف أن يستمر عدم السماح لآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ويلاحظ في الوقت نفسه أن السلطات المسيطرة في أبخازيا ظلت تسمح لبعض كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية بالوصول إلى هاتين المنطقتين. وتكرر المفوضية السامية دعوتها إلى السماح لها وللآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بالوصول فوراً وبلا عوائق إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية حتى تتمكن من المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبناء الثقة.

69- وتواصل المفوضية دعم الجهود المبذولة في إطار مناقشات جنيف الدولية لتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

(أ) تُشجَّع جميع الجهات الفاعلة المعنية بقوة، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، على ما يلي:

'1' تنفيذ ما لم ينفذ بعد من التوصيات الواردة في التقارير السابقة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء.

'2' تعزيز الحوار وحماية حيز المجتمع المدني والسماح للمنظمات الدولية بالعمل من دون فرض قيود لا داعي لها.

'3' الامتناع عن أي سلوك من شأنه أن يزيد من حدة التوتر أو يحرض على التمييز أو العنف.

'4' إجراء تحقيق سريع وشامل في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، وبالتعذيب وسوء المعاملة، وتكثيف الجهود لتحقيق المساءلة وتوفير سبل الانتصاف ومنع تكرار هذه الأفعال.

'5' وضع حد لممارسة الحرمان من الحرية تعسفاً، ومعالجة جميع الادعاءات ذات الصلة، بطرق منها إجراء مراجعة شاملة والمبادرة سريعاً إلى إيجاد حل للانتهاكات المزعومة أو التي يشتبه في ارتكابها، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

'6' اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد حلول مستدامة فيما يتعلق بوثائق الهوية الشخصية وغيرها من الوثائق من أجل تسهيل حرية التنقل، ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على الممارسات الحالية ضماناً للمساواة في ممارسة حقوق الإنسان كافة.

'7' رفع جميع القيود غير المبررة المفروضة على حرية التنقل، من أجل تيسير تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان ووصولهم إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق، والامتناع عن اتخاذ تدابير تؤدي إلى التمييز وزيادة حالات الضعف.

'8' تبسيط إجراءات إصدار الوثائق اللازمة للسكان من الإثنية الجورجية في شرق أبخازيا لتسهيل حريتهم في التنقل والحصول على الحقوق والخدمات.

'9' ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد من دون تمييز والحق في الدراسة باللغة الأم.

'10' ضمان المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة في جميع عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، مع اتخاذ تدابير تكميلية لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز والعنف الجنسانيين، والقوالب النمطية الجنسانية السائدة عن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيات والفتيان في الأسرة والمجتمع.